الجغرافيا السياسية واستمراريةالنظام السياسى الإماراتى(2004-2021)

Political geography and the continuity of the Emirati political system (2004-2021)

محمد شاكر حسين

دكتوراه مدرس – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة تفسير استمرار النظام السياسى من منظور الجغرافيا السياسية، وسعت لبحث تأثير مقدرات المكون الأرضى (الإقليم البرى) من مساحة وموارد وملامح طبوغرافية وموقع وجوار جغرافيين على استمرار النظام السياسى وقدرته على مواجهة الأزمات والتحولات بمجموعة من السياسات بعد أن يكون قد وضع أهدافه، وذلك بالتطبيق على دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة فى دولة الإمارات العربية المتحدة، والتعرف على كيفية الاستجابة لهذه المعطيات وتفاعل النظام السياسى معها فى إطار السياسات والجهود الرامية إلى تحقيق التنمية ودعم الأمن والاستقرار خلال الفترة من 2004 وحتى 2021.

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام السياسى وقيادته السياسية فى تفاعلها مع المكون الأرضى فى دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تحقق عدة أهداف للحفاظ على الدولة واستمرارية النظام السياسى، ومن بين هذه الأهداف: مجابهة التحديات والتهديدات الخارجية، وكبح جماح خطر الجماعات المتأسلمة داخليا، وخاصة "جماعة الإخوان المسلمين"، وحسن توظيف وإدارة الوفرة الاقتصادية وتقوية النظام السياسى، وتطوير فاعلية الأداء الحكومي والسياسات العامة.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية، الإقليم البرى، النظام السياسى، الاستمرارية السياسية

Abstract

This study aimed to explain the continuity of the political system from the perspective of political geography, and sought to examine the impact of the capabilities of the land component (the land region) of area, resources, topographic features, location and geographical neighborhood on the continuity of the political system and its ability to confront crises and transformations with a set of policies after it had set its objectives, and that By applying to studying the relationship between land and politics in the United Arab Emirates, and identifying how to respond to these facts and the interaction of the political system with them within the framework of policies and efforts aimed at achieving development and supporting security and stability during the period from 2004 to 2021.

The study concluded that the political system and its political leadership in its interaction with the land component in the United Arab Emirates were able to achieve several goals to preserve the state and the continuity of the political system, and among these goals: confronting external challenges and threats, and curbing the danger of internally Islamist groups, especially the “group The Muslim Brotherhood", the good employment and management of economic abundance, strengthening the political system, and developing the effectiveness of government performance and public policies.

Keywords: political geography, land territory, political system, political continuity

المقدمة:

تتكون الدولة من شعب وإقليم وسلطة سياسية، وكل ذلك يعد من عناصر قوة الدولة الشاملة وتقوية النظام السياسى فى ظل السياسات التى توازن بين الإمكانات والأهداف الوطنية. وينقسم الإقليم بدوره إلى إقليم بحرى، إقليم جوى، وإقليم برى، ويكون لكل مجتمع رقعة جغرافية محددة وواضحة، تميز المجتمعات عن بعضها البعض، وتعين حدود التجمع البشري لتكوينات المجتمع، وتحدد الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، وتعد هذه الرقعة الجغرافية اليابسة أحدى مكونات الدولة. وكنتيجة مباشرة لتنامى العولمة بات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء الإنسان يرتكز على علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين قدرة الدولة والمعطيات الجغرافية التى تتمتع بها. لذا يتأتى الاهتمام بدراسة تأثير مكون الإقليم البرى على قدرات النظام السياسى ومدى جودة السياسات العامة والاستجابة للتحولات الإقليمية والداخلية.

تشير الاستمرارية السياسية إلي استدامة فعالية ممارسات واستجابات النظام السياسى لضغوط وظروف البيئة المحيطة، وتوظيف موارد وقدرات الدولة للوفاء بمتطلبات وتوقعات المواطنين، لتحقيق أهداف صمود الدولة وبقاءها وحفظ استقرار المجتمع.

تنطلق الدراسة الحالية من التفسير الجغرافى لاستمرار النظام السياسى، أو تأثير المكون الأرضى على استمرار النظام السياسى، ويقتصر البحث فقط على مسألة الإقليم البرى أو عنصر الأرض أو اليابسة وأعماق البر التي تقوم عليها سلطة الدولة وتمضي فيها سيادتها دون تناول المياه الإقليمية وأعماقها والمجال الجوي الذي يعلوها. وتسعى لبحث تأثير مقدرات المكون الأرضى (الإقليم البرى) من مساحة وموارد وملامح طبوغرافية وموقع وجوار جغرافيين على استمرار النظام السياسى وقدرته على مواجهة الأزمات والتحولات بمجموعة من السياسات بعد أن يكون قد وضع أهدافه، وتطبيق ذلك على دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة فى دولة الإمارات العربية المتحدة،

والتعرف على كيفية الاستجابة لهذه المعطيات وتفاعل النظام السياسى معها فى إطار السياسات والجهود الرامية إلى تحقيق التنمية ودعم الأمن والاستقرار.

ويتحدد النطاق الزمنى للدراسة منذ العام 2004 بعد وفاة الشيخ زايد آل نهيان (الأب المؤسس وناظم عقد اتحاد دولة الإمارات) وتولى الشيخ خليفة بن زايد حكم البلاد، وتنتهى الدراسة فى العام 2021 ويبرر اختيار ذلك هو أن هذا هو العام الذى شهد اكتمال خمسين عام على نشأة الدولة الإماراتية.

تعتمد الدراسة على استخدام الاقتراب الجيوتاريخى للاهتمام بدراسة نشأة الدولة الإماراتية على ضوء الظروف الطبيعية والحضارية فى منطقة الخليج العربى وخاصة ما يرتبط بعلاقة الأرض بشكل الدولة وتماسك كل وحداتها السياسية. كما توظف اقتراب تحليل القوة بالتركيز على عنصر الأرض وتأثيراتها فى النظام السياسى وأهدافه وتفاعلاته.

وتنقسم إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الدولة والعلاقة التبادلية بين الأرض والنظام السياسى.

المحور الثانى: الجغرافيا السياسية والإقليم الأرضى لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المحور الثالث: الأرض واستمرار النظام السياسى الإماراتى: آفاق وتحديات.

المحور الأول

الدولة والعلاقة التبادلية بين الأرض والنظام السياسى

يهتم علم الجغرافيا السياسية بدراسة العلاقة بين الدول ونظمها وظروف البيئة الجغرافية، واستخدامات المساحات الجغرافية على الوجه الأكمل وحسن إدارة الموارد الطبيعية، وانتشار العمران فى الدولة حتى تصبح وحدة سياسية متماسكة في الداخل وقوة لها اعتبارها في الخارج. ويركز المحور الحالى من الدراسة على استجلاء العلاقة بين الأرض والسياسة فى الدولة.

أولا: الدولة ومكوناتها:

إن الدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية تتكون من عنصرين أساسيين هما الإقليم والشعب ينتج عن التفاعل بينهما عنصر ثالث هو الحكومة[1]. وتعتبر جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة

فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة وتتمتع بالسيادة الوطنية والاعتراف الدولي حتى تستكمل الدولة وجودها الفعلي وحتى تتمكن من مباشرة سيادتها وإقامة علاقات مع المجتمع الدولى[2]، وهذا يعنى أن الدولة هي الشخصية المعنوية التي تفرض سيادتها على إقليمها فلا تقوم الدولة بدون عناصر تكوينها[3]، وأن كان لا اشتراط لمساحة الدولة أو عدد سكانها، إلا أن العوامل الجغرافية والبشرية ذات أهمية ضمن عناصر (أو موارد) قوة أى دولة على نحو ينعكس على قدرات (أدوات) قوة الدولة من خلال النظام السياسى الذى من خلاله يمكن تحويل الموارد إلى قدرات، أو إهدار الموارد المادية والبشرية وتبديدها[4]. وتباشر السلطة عملية توزيع القيم فيها باعتبارها الإطار السياسي المعني بإدارة شؤون الدولة والمجتمع ومنوط بها توفير سبل العيش المشترك والاستقرار والأمان للأفراد[5].

وأقسام الإقليم هى الإقليم البرى والإقليم البحرى والإقليم الجوى، ويأتي عنصر الأرض أو الإقليم البرى من ضمن مقومات الدولة وعناصر تكوينها، ذلك أن لا دولة دون أرضٍ أبدًا، إذ على رقعته اليابسة توجد وتستقر الجماعة الوطنية بصورة دائمة داخل الحدود الإقليمية وتنتظم السلطة السياسية في إطاره، ويشتمل على المعالم الطبيعية ومجارى المياه التى تقع بأكملها فى الإقليم، وكل ما يحويه باطن الأرض من مياه جوفية وثروات وموارد طبيعية كالبترول[6].

وعنصر الأرض يستبطن معنيين متلازمين لوجود الدولة وإدارة شئونها يشكّلان معاً أهمية لصنع وتنفيذ السياسات العامة التنموية، هما: الاستخلاف والتمكين المطلق من خلال العمران أو عمارة الأرض التى تعنى تحويل الأرض إلىٰ حال تصلح بها أن ينتفع من فوائدها المترقّبة منها، وهذا لا يكون إلَّا بالعمل والسعي المتواصل، والسيطرة علىٰ مصادر الخيرات فيها حتى تتحقق الحياة الكريمة والرفاهية[7]. وعليه فإنَّ جائزة الأرض للأجيال الحالية والمقبلة فى الدولة حقّ عامّ يحصل عليه من يوفّي بشروطه، خاصة إحلال السلام والرخاء والتنمية، وبما يعنى وجود دول رائدة لديها القابلية والاستعداد للعب دور محورى وتحمل أعباء ذلك الدور بما لديها من إمكانات علمية وعملية للقيام بمهامها[8].

تجدر الإشارة إلى أن امكانات الدول من القوة تدعم أهداف سياساتها العامة، حيث أن الامكانات والمقدرات بإمكاناتها الطبيعية والتى من بينها الموقع الجغرافى للدولة والموارد المادية والطبيعية التى تحوزها الدولة تعد جزءا من القوة الشاملة للدولة بشرط التخطيط ووضع السياسات العامة الواقعية أو الرشيدة فبذلك تصبح قوة دائمة ومساندة للسياسة العامة للدولة ولقدرتها على تحقيق أهدافها وبلوغ الرفاهية والسعادة الوطنية، أو قد تكون عبئا ثقيلا أو مصدر تهديد وخطر دائم لها مما يؤثر على الخيارات والبدائل التى يمكن أن تأخذ بها الدولة لنفسها[9].

إن قدرة الدولة على البقاء يكون محصلة التفاعل بين السكان والأرض بما تتضمن من موقع وتضاريس وموارد، والقبول العام بحدودها الجغرافية، وغلبة مشاعر الانتماء الوطنى لشعبها والتوافق حول مكونات ووحدة الهوية الوطنية[10].

هذا ويتسم الإقليم البرى بجملة صفات من أبرزها ما يلي[11]:

- عنصر لازم لتكوين الشخصية الاعتبارية للدولة.
- يحدد سيادة الدولة وقدرتها على ممارسة وظائفها.
- الموضع والحدود المكانية الذي يقوم فيه النظام السياسى.

ثانيا: النظام السياسى: الوظائف والاستمرارية

إن النظام السياسى مفهوما تحليليا يستخدم لفهم الظاهرة السياسية، ويعتمد على أنماط مستمرة من التفاعلات بين وحداته أو أعضائه، تعبر عن علاقات القوة السياسية بوجهيها السلطة والنفوذ، وكل نظام يسعى للحفاظ على ذاته أو البقاء عبر الزمن[12]. وذلك من خلال تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع، والتكامل الوطنى، وزيادة مشاركة المواطنين، وقدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والخدمات بين المواطنين بشكل عادل وعلى كل المستويات وسائر القطاعات[13].

يتكون النظام السياسى من عدة أبنية تؤدى وظائف متعددة ضرورية لاستمراره واستقراره فالنظام السياسى هو التنظيم الذى من خلاله يحدد المجتمع أهدافه العامة ويسعى إلى تحقيقها، هذه

الأنشطة تؤدى عن طريق مؤسسات أو أبنية النظام، وتتأثر هذه الأبنية بالإطار أو المحيط الذى يوجد النظام فيه[14].

وتتمثل مستويات وظيفية النظم السياسية فيما يلى:

1. قدرات النظام (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية)،
2. وظائف التحويل،
3. وظائف استمرار وتكيف النظام،
4. الاهتمام بأداء النظام أو سلوكه ككل فى علاقته بالبيئة، إضافة إلى النتائج التى ترتبها القرارات والسياسات[15].

كما أن النظام السياسية بمثابة الجهاز الذي يعبر عن سيادة الدولة وسلطتها في إقليم معين وعلى جماعة معينة من البشر، ومن ثم فأي تحول يطرأ على الدولة الوطنية من شأنه أن يؤثر تأثيرا واضحاً على النظام السياسى[16]. فالنظام السياسى لا يقوم ولا يعمل فى فراغ بل فى بيئة تفرض قيودا وتهئ فرصا للاختيارات السياسية كما تشير الديناميات السياسية وواقع النظام السياسى وتفاعله مع البيئة المحيطة أخذاً وعطاءاً، هذا يعنى خصيصة الاعتماد المتبادل بين النظام والبيئة، وهكذا إن فهم تشكيل وأداء مؤسسات النظام السياسى لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم ومعرفة الأساس البيئ بعناصره ومنها الطبيعة أو الواقع الجغرافى، بما يشير إلى العلاقة بين النظام السياسى والبيئة المحيطة أو انعكاسات المعطيات الجغرافية على النظام السياسى، وأن مجالات الأنشطة المختلفة هى حصيلة التفاعل بين الإطار الجغرافى والإنسان[17].

يستدعي ذلك وجود قيادة حكيمة قادرة على الوصول إلى أبعد نقطة في إقليم الدولة وتقديم ما يمكن تقديمه من منافع وخدمات تسهم تدعيم الثقة بين المواطن والحكومة. ويتأكد وجود درجة كبيرة من الاتفاق بين طبيعة القيادة السياسية والعملية الإنمائية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط للقيادات (النخب) السياسية بحسب موقفها من العملية الإنمائية، هى: القيادات والنخب التقليدية العاجزة عن التكليف مع متطلبات التنمية، والقيادات والنخب التقليدية القادرة على التكيف مع هذه

المتطلبات، والقيادات والنخب الحديثية الإنمائية العصرية[18]. وتتسم القيادة الحديثية والإنمائية بطبيعتها الديناميكية في التعامل مع المواقف المتجددة التي يواجهها المجتمع، بما يتطلبه ذلك من ضرورة تطويع وتكييف أساليب القيادة في التعامل بما يتفق مع خصائص المواقف وسمات وقدرات المجتمع[19].

تتمثل استمرارية النظام السياسى في عدة مؤشرات نذكر منها على وجه التحديد ما يلى:

1. ما تقدمه الدولة أو قدرتها من خلال نظامها السياسى على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، مثل التعليم، الصحة، والخدمات،
2. وقدرتها في الوظائف الأمنية والسيادة كحفظ النظام العام وحماية الدولة من الاعتداءات أو التدخلات الخارجية،
3. وقدراتها الاقتصادية وعلاقة الدولة بعملية الإنتاج وتوزيع الموارد العادل في المجتمع[20].

ثالثا: انعكاسات مقومات عنصر الأرض على استمرار النظام السياسى

يتناول هذا الجزء من الدراسة بيئة (محيط) النظام السياسي وتحليل الديناميات السياسية أى واقع النظام السياسى وتفاعله مع عنصر الأرض أخذا وعطاء من الزوايا الآتية:

1. المساحة الجغرافية: إن للإقليم دوراً هاماً في وحدة الأمة وقوتها إذ تنعكس آثار الإقليم على الدولة والمواطنين فبالنسبة للدولة الإقليم هو أحد العناصر الرئيسة التي تكون شخصية الدولة وتعطيها وجودها وهو الإطار الجغرافي الذي تمارس الدولة في داخله كامل سيادتها واختصاصاتها وهو أيضا الامتداد الجغرافي للدولة هو الذي يميزها عن باقي المجتمعات[21]. ويتوجب على المقيمين على أرض الدولة من مواطنين ورعايا الخضوع لسلطة الدولة وفي المقابل واجب الدولة بحماية واحترام حقوق الدول الأخرى ورعاياها كما عليها واجب حماية مواطنيها واحترام حقوق المواطنون الذين يعيشون في الإقليم المحدد للدولة[22].

2. الموقع الجغرافى: العنصر الأرضي ملازم للمجتمع السياسي ولا يخفى أن الإقليم هو البوتقة التي تصهر حياة الجماعات وتمزجها مزجاً ليكسبها شخصية خاصة تميزها عن غيرها من الجماعات المجاورة فالإقليم عامل أساسي في توحيد الجماعات التي تقطن في أرض الدولة، فالإقامة المستمرة والدائمة لهذه الجماعات على الأرض وتفاعلها معها تبعث فيها روح التضامن وتوطيد الميول الوطنية ورغبة العيش المشترك وحب الوطن والدفاع عن أرضه وحدوده وبنائه وتقدمه وإنمائه غير أن مهمة الدفاع تقع على عاتق الدولة لكونها متبلورة وتتولى تنظيمه وإدارته[23]. ومن حيث علاقة الأرض بالشعب فأينما كانت أرض يابسة يعيش فوقها إنسان لا بد أن يصل إليها السلطة لتصبح جزءاً من الأرض التي تدين به[24].

3. الحدود ودول الجوار الجغرافى: تشكل الأرض القاعدة التي تتحد عليها الجماعات البشرية فهي بالنتيجة تحدد البعد الجغرافي وحدود السلطة العامة للدولة وبذلك تبرز فكرة حدود الدولة التي تعين عن طريق المعاهدات والاتفاقات مع الدول المجاورة اعتراف الدول المتبادل الضمني أو العلني بالحدود الجغرافية لكل دولة من شأنه أن يثير مسألة سيادة الدولة على أرضها واحترام هذه السيادة ضمن هذه الحدود تتمتع الدولة بكامل الصلاحيات[25]. ومن خلال الخرائط الجغرافية يمكن تعيين حدود الدولة وتقسيمها الإدارى، ولا يشترط فيه مساحة معينة ولا يشترط أن يكون متصلا فالحدود الفاصلة بين الأقاليم الأرضية للدول قد تكون حدود طبيعية أو اصطناعية أو قد تكون حدا وهميا كخطوط الطول والعرض[26].

4. الملامح الطبوغرافية: يقصد بذلك الامتداد الأرضى والأنهار والطبيعة الجزرية والمرتفعات والصحارى والريف والحضر ومناطق القلب وانعكاسها على نمو الدولة. ومن حيث تأثير الملامح الطبوغرافية على النظام السياسى مما ينعكس على قوة السلطة المركزية أو ضعفها يتمثل فى تحديد نمط الإنتاج فى الدولة، والمساحة وشكل السطح وتحديد الرقعة المعمورة فى الدولة ونمط إقامة المواطنين وكذلك شكل الدولة السياسى أن

كان فيدراليا أو موحدا وتحديد عاصمتها[27]، وتأثير مساحة الرقعة المعمورة، وشكل السطح من حيث الوعورة أو عدمها وانبساطه، مساحة الدولة وشكلها فيدرالية أو موحدة، نمط الإقامة والسكن من حيث السكنى المبعثرة والميل نحو الانعزالية والتقليدية والمحافظة والأعراف المستقرة ونماذج السلوك السائدة وتأثير العصبيات أو السكنى المجمعة والتفاعل وانتقال أسرع للأفكار الجديدة وكذلك التحضر أو نمو المدن ووفقا لأدبيات التحديث يعد التحضر أحد مؤشرات التقدم الاقتصادى والاجتماعى[28]، والطبيعة الجزرية لها آثارها السياسية قد تغذى الإحساس بالهوية الجمعية لدى الشعب فى مواجهة الأجانب. وتفرض قدرا من اللامركزية السياسية ويفسر كذلك استمرار شكل نظام الحكم خاصة الملكى أو الإمبراطوري حيث يتوزع الشعب على كم من الجزر بحاجة إلى رمز للوحدة الوطنية يتمسكون به ويتوجهون بولائهم له. وتشير أدبيات الاندماج الوطنى أن معظم الدول بدأت نموها واتساعها من منطقة قلب Core Area أو منطقة مركزية شهدت بدايات التفكير والحكم. وتتميز بخصائص طبيعية وموقع جغرافى وتجانس ثقافى، وقد يكون هناك منطقة قلب أو أكثر، والمعتاد أن تقع العاصمة فى منطقة قلب حيث تمثل وتجسد تقاليد الدولة وقيمها التاريخية والعاصمة هى المقر الرسمى للحكم والسلطات، وتدعم أواصر الوحدة الوطنية، ويتجسد هذا الرمز فى النظام الملكى[29]. كما أن الشكل المتناثر والشكل المجمع من حيث نمط إقامة السكان، وكذلك شكل الدولة فيدرالية أو موحدة حيث أن الوحدات المبعثرة تكون محافظة بينما المجمعة تميل إلى تقبل التغيير والتجديد، وقد يكون هذا الشكل أو ذاك مؤشرا للتقدم والقدرة على تحقيق الإزدهار[30].

5. الموارد الطبيعية: ويقصد بها الموارد التى توفرها الطبيعة وتكون لازمة للوجود المادى للإنسان (موارد حيوانية، ونباتية، ومعدنية). ووفرة الموارد يمكن أن تكون مصدرا للقوة والتخفيف من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والرخاء الاقتصادى والتطور الاجتماعى والسياسى ويتوقف ذلك بحسب الوفرة/ الندرة الاقتصادية. وتأثيرها يكون فى

المجالات التالية: الاستقرار السياسى (مثل الدول البترولية العربية)، التقدم الاقتصادى والعدالة فى التوزيع والرفاهية الاجتماعية ووفرة عوامل الانتاج (وفى مقدمتها مثلا الدول الزراعية يوجد عنصر الأرض باتساعها وخصوبتها وسهولة ريها)، التنافس الدولى وتأثير توافر الموارد الخام على سياسات الدول الأخرى وقدراتها الاستخراجية من البيئة الدولية. وهذا يفسر صور التفاعل الدولى كالحروب والتحالفات، كما تتأثر الأوضاع الداخلية فى الدول التى تمتلك المواد الخام بالضغوط التى تمارس من قبل الدول الكبرى من خلال تأييد النظام السياسى القائم أو مناصرة نظم بعينها أو ضغوط الاستخلاف السياسى. بمعنى أن وجود الوفرة الاقتصادية يؤثر على التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية ويعزز الديمقراطية[31].

إن الإستفادة من هذه المقومات يعتمد على قدرات النظام السياسى على الاستفادة من مصادرها ومواردها المتاحة من امكانيات القوة الشاملة ومن بينها عنصر الأرض[32].

ينبغى الإشارة إلى دليل التنافسية العالمى كمؤشر للمقارنة بين السياسات العامة وتقييم أداء النظام السياسى وقدرته على تهيئة الازدهار للمواطنين، وتقوم منهجية التقييم على تصنيف التقرير (63) دولة حول العالم على أربعة محاور رئيسة هم: الأداء الاقتصادى، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، والتى يندرج تحتها (20) محوراً فرعياً تغطى (338) مؤشراً تنافسياً فى مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية والاجتماعية، وقد أضيفت فى نسخة العام 2020 بعض المؤشرات الجديدة[33].

يتصل بما سبق وجود مقياس لاستدامة قدرات النظام السياسى وخاصة مؤشر السعادة العالمي، وترجع أهمية هذا إلى أن تقرير السعادة العالمى والذى يصدر سنويا عن الأمم المتحدة يوضح خريطة السعادة الدُّولية ويهدف إلى قياس حالة من السعادة والرفاهية في جميع أنحاء العالم ويؤخذ كمعيار لقياس سعادة الشعوب واستخدام هذا للمساعدة في توجيه السياسة العامة وتحقيق السخاء الاجتماعى، وتشير جغرافيا تقرير السعادة إلى وجود أقاليم للسعادة[34].

المحور الثانى

الجغرافيا السياسية والإقليم الأرضى لدولة الإمارات العربية المتحدة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية مستقلة، ذات دستور وسيادة كاملة، وللاتحاد عاصمته، وعلمه، وشعاره، ونشيده الوطني. تأسست في 2 ديسمبر 1971، وتضم سبع إمارات هي: أبوظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة (التى انضمت إلى الاتحاد في فبراير 1972)، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، وعاصمتها أبوظبي. يخضع نظامها السياسي إلى أحكام الدستور الإماراتي، وشعب كافة إمارات الدولة السبع واحد، ولمواطنيه جنسية واحدة[35]. يستعرض هذا المحور من الدراسة مقومات المكون الأرضى وشكل النظام السياسى فى دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولا: مقومات عنصر الأرض فى دولة الإمارات العربية المتحدة

إن سياسة الدول تتأثر بأوضاعها الجغرافية، أذ يعد المحيط الجغرافى أحد المتغيرات البيئية التى تؤثر فى النظام السياسى، وخاصة عنصر الأرض محور هذه الدراسة، ويمكن استعراض ذلك من خلال الأبعاد التالية:

- المساحة.
- الموقع الجغرافى.
- الحدود والجوار الجغرافى.
- التضاريس والملامح الطبوغرافية.
- الموارد الطبيعية.

بادئ ذى بدء ينبغى عرض خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة.

1. المساحة:

تغطي أرض الإمارات مع جزرها مساحة قدرها 83600 كم2 أما مساحتها من دون الجزر فنحو 77700كم2 ويزيد عدد الجزر على 200 جزيرة، ويقترب شكل الدولة من شبه منحرف قائم

الزاوية قريب من المثلث مع امتداد مثلثي شمالي شرقي. ويبين الجدول التالى مساحة كل إمارة من السبع إمارات فى الدولة[36].

جدول (1): مساحات إمارات الدولة

الإمارة	المساحة	النسبة من مساحة الدولة الكلية %
إمارة أبوظبي	76340 كم^2	86.67
إمارة دبي	3885 كم^2	5
إمارة الشارقة	2590 كم^2	3.33
إمارة رأس الخيمة	1684 كم^2	2.2
إمارة الفجيرة	1165 كم^2	1.5
إمارة أم القيوين	777 كم^2	1
إمارة عجمان	259 كم^2	0.33

المصدر: البوابة الرسمية للحكومة الإماراتية

2. الموقع الجغرافي

تقع دولة الإمارات فى الجزء الجنوبى الغربى للقارة الآسيوية، وتشغل المساحة الواقعة في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية المنطقة. ووفقا للإحداثيات الجغرافية تقع الدولة بحسب خطوط الطول والعرض بين 57.10 – 51.35 درجة شرقا، و26.25–22.35 درجة شمالا. أى أنها تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا وتخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط لوقوعها على ساحلي الخليج العربي وخليج عمان الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق باب المندب مما جعلها فى منطقة تتميز بالمناخ الصحراوى الدافئ والمشمس شتاء وحار رطب صيفا، ويكون المناخ أكثر اعتدالا وأقل رطوبة فى الجبال الشرقية[37].

3. الحدود

تتمتع دولة الإمارات بموقع حدودى فريد واستراتيجي مع خليج عُمان وتطلّ على القسم الجنوبي من مضيق هرمز–نقطة الترانزيت الحيوية في عالم النفط– وتطل سواحلها على الخليج العربى وتملك الحدود البحرية المشتركة مع مجموعة من الدول أهمها السعودية وقطر وسلطنة عمان، ويحدها من جهة الجنوب ومن جهة الغرب المملكة العربية السعودية ومن جهة الجنوب الشرقى يحدها سلطنة عمان ومن جهة الشمال يحدها الخليج العربى. ويقدر طول حدود الدولة بنحو 1740 كم منها 730كم حدود بحرية (90كم ساحلها على خليج عمان، و640 كم ساحلها على الخليج العربي)[38].

تجدر الإشارة إلى الخلاف المزمن بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول ثلاث جزر واقعة في الخليج العربى، هما: جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، حيث قامت إيران باحتلالها عسكريا منذ العام 1971. وتسعى الإمارات لحل هذه القضية عن طريق التفاوض والطرق السلمية، لكن إيران ترفض ذلك[39].

4. التضاريس الطبيعية والملامح الطوبوغرافية

تعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الناحية الجغرافيا ذات تنوع كبير في تضاريسها وعلى هذا يمكن تقسيم التضاريس في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اقسام القطاع الساحلي هو الذي يشكل حدود الدولة مع الخليج العربي وفي هذا القطاع يعيش غالبية السكان، و يتكون هذا السهل من تربة ملحية تشكلت في الأزمنة الجيولوجيا الحديثة أثر جفاف المياه الضحلة التي كانت موجودة بين الجزر، وفي مواجهة هذا الشريط الساحلي يوجد عدد كبير من الجزر.

وتتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري ولاسيما في المناطق الغربية وتتخللها عدة واحات مشهورة مثل العين وليوا إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتوفر فيها المياه الجوفية وتقع إلى الجنوب من هذه المناطق الكثبان الرملية التي تشكل حدود الربع الخالي. ويعتبر جبل حفيت حدا جنوبيا لواحة البريمي حيث تقع مدينة العين ويبلغ ارتفاعه نحو 1220 م، إضافة إلى سلسلة جبال حجر التي تشطر شبه جزيرة مسندم وتمتد على مسافة 80 كم

شمالا وجنوبا بعرض يصل إلى نحو 32 كم فتخترق سلطنة عمان لتصل إلى الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وفي سفوح المناطق الشمالية من هذه السلسلة التي تصل في اعلى ارتفاعها إلى نحو 2438 م تقع مدينة رأس الخيمة وتتميز سلسلة السفوح الغربية للسلسلة بوجود الوديان الكبيرة والأخاديد التي يستغل بعضها للزراعة، ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة الشمالية في رأس الخيمة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر.

وفي الإمارات عدد من الواحات في الصحراء جنوب غرب وجنوب شرق أبوظبي، وتوفر مصادر مناسبة للمياه الجوفية للاستيطان والأنشطة الزراعية المحدودة. وأكبر هذه الواحات هي واحة ليوا الواقعة على أطراف الربع الخالي قرب الحدود مع المملكة العربية السعودية.

وتتألف بنية الإمارات العربية المتحدة من صخور رسوبية من الحجر الرملي والكلسي وغيرهما، ومن صخور متحولة مثل الكوارتزيت والشيست والمرمر، ومن صخور خضراء باطنية . اندفاعية مثل الغابرو والسرنبتينيت، وتنتشر الصخور المتحولة والخضراء وقسم من الصخور الرسوبية في الأنحاء الجبلية، في حين تتألف بقية الأنحاء من الصخور الرسوبية. وعلى هذا الأساس يتألف سطح أراضي دولة الإمارات من إقليمين جيولوجيين وتضريسيين كبيرين هما إقليم الجبال وإقليم السهول[40].

5. النظم البيئية والموارد الطبيعية

تتنوع النظم البيئية في دولة الإمارات، وتتسم البيئة الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتنوع، ويوجد بها أربعة أنواع رئيسية من الأنظمة البيئية: النظام البيئي الصحراوي، والنظام البيئي الجبلي، والنظام البيئي الساحلي والبحري، والنظام البيئي للأراضي الرطبة. ويغلب عليها النظام البيئي الصحراوي الغني بالكثبان الرملية. كما تتميز بساحلها الغني المطل على الخليج العربي والغني بأشجار القرم. تبرز أيضاً جبال الحجر، على طول الحدود الشرقية بارتفاع يصل إلى 2000 م[41].

تعكس نباتات الإمارات الأوضاع الصحراوية، فالأشجار والشجيرات فيها قليلة مبعثرة أبرزها الطرفاء والسِّدر والأرطي والغاف، ومن الشجيرات السبط والكري والخضرم وغيرها. وأشجار النخيل،

وكذلك أشجار الأكاسيا وكافور (نبات) الأوكالبتوس، التي تنمو بشكل شائع في واحات المنطقة. كذلك تقل فيها الأعشاب وأنواعها هي النصي والقرنة واليعاضيد والثمام وغيرها من أنواع نباتية صحراوية، وتنمو على بعض أجزاء السواحل شجيرات القرم (المنغروف) على هيئة أجمات أمام خور أم القيوين وحول جزيرة أبو الأبيض والسينية وسواحل رأس الخيمة وكلباء. وتحظى الأشجار والغطاء النباتي في الإمارات عامة بعناية بالغة، وتبذل جهود من أجل زيادة مساحة البقاع الخضراء، كما قامت بإنشاء الكثير من المحميات والحدائق الطبيعية في أنحاء البلاد.

كذلك تمتلك الإمارات ثروة مهمة من السمك والربيان (القريدس)، وتتكون الأسماك الساحلية في المنطقة بشكل أساسي من الماكريل ، وسمك الفرخ والتونة ، وكذلك أسماك القرش والحيتان. ويعمل مركز الأبحاث البحرية في أم القيوين على تطوير وسائل تربيتها وتكاثرها.

وتتميز مدن الإمارات العربية المتحدة بالخيران (جمع خور)، وهي ثغور بحرية عميقة تجري من البحر إلى المدن. كانت الخيران في مدن الإمارات الساحلية قاعدة لصناعة صيد الأسماك واللؤلؤ التي حدّدت معالم الاقتصاد المحلي حتى العصور الحديثة. كان الخور يستخدم كممر مائي وميناء آمن للتجارة وصيد الأسماك واللؤلؤ والقرصنة، مما ساعد على نمو دبي وتحوّلها إلى مركز رئيسي للتجارة والنقل البحري. وكانت الأعمال والانشاءات البحرية حاسمة لتحويل دبي إلى مركز تجاري وميناء رئيسي حديث. وخور دبي هو أشهر الخيران الإماراتية، وكان يمتدّ في العصور القديمة حتى مدينة العين، وكان الإغريق يسمّونه نهر زارا. يقسم الخور دبي إلى شقّين: ديرة وبر دبي. ولا يزال الخور يلعب دوراً اقتصادياً هاماً من خلال التجارة والسياحة، بينما تتم معظم أنشطة الشحن عبر موانئ أضخم، مثل ميناء راشد وميناء جبل علي.

بينما تقع الموائل الصحراوية في المنطقة المدارية القاحلة وتساعد على ظهور أنواع قليلة من النباتات الموسمية، وهي تقل في الجنوب الذي يتكون من الطرف الشمالي الغربي للربع الخالي. تخضع البيئة الصحراوية لتغيّرات كبيرة نتيجة مشاريع التشجير الضخمة التي أطلقتها الدولة وانتشار المزارع الصحراوية. وتشكل الموائل البحرية جزءً من منطقتي الخليج وبحر العرب، ولكيلهما أنظمة بيئية هامة، بما فيها الجزر والشعب المرجانية والأعشاب البحرية ومناطق المد

البحري والمستنقعات الملحية والخيران والمنغروف. وتندر مصادر المياه العذبة الدائمة، وتتوفّر على الأغلب في الوديان الضيقة في الجبال والسبخات (المياه المالحة الراكدة) والبحيرات الاصطناعية، والتي تشكل أنظمة بيئة رطبة.

كما تلتقط جبال الحجر، الواقعة شرق الإمارات العربية المتحدة، الأمطار، وتغذي الهطولات المياه الجوفية وموائل المياه العذبة في البحيرات والوديان والينابيع حيث تكثر الحياة البرية، مثل اليعسوب والعلجوم (ضفدع الطين) والأسماك. كما تستقطب الجبال الحيوانات البرية المهدّدة بالانقراض، مثل الفهد العربي والطهر العربي (من فصيلة الماعز).

بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي فيمثلا الموارد الطبيعية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة. وتختزن إمارة أبوظبي أكثر من 90% من هذه الموارد. أوشك النفط أن ينضب في الإمارات، باستثناء إمارة أبوظبي. بينما لم تتمكن إمارات عجمان والفجيرة وأم القيوين من العثور على النفط في أراضيها حتى الآن. أما المياه الطبيعية العذبة فمحدودة وتتعرّض لاستغلال مفرط. انخفض منسوب أحواض المياه الجوفية 10 أمتار بين 1977 و1984، ما أدّى إلى ارتفاع مستويات الملوحة وتسرّب مياه البحر إلى المياه الجوفية. تؤمن البلاد أغلبية احتياجاتها من المياه عن طريق محطات التحلية (ولذلك يمكن اعتبار مياه البحر مورداً طبيعياً في البلاد). كما يتم توليد كميات متزايدة من الطاقة الشمسية في مدينة "مصدر" الحديثة وصديقة البيئة في أبوظبي.

إلى جانب البترول، تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة باستخراج الصخور والرمل لاستخدامها في عمليات البناء على الأغلب. ويتم استخدام الحجر الجيري والرمل والطين الجيري (المرل) والجبس في .صناعة الإسمنت، كما يستخرج الكروميت على نطاق صغير في الفجيرة.

ونظراً إلى مناخ البلاد الصحراوي، تقدّر نسبة الأراضي القابلة للزراعة بـ 0,8%، منها 27% مروية، وتبلغ المنطقة المستخدمة للمحاصيل الدائمة 2,27%، معظمها مروية اصطناعياً، وتعمل الإمارات العربية المتحدة على تطوير إمكاناتها الزراعية، بأبحاث في تقنيات الري والتسميد الحديثة.

ثانيا: النظام السياسي الإماراتى: التطور والاستمرارية

تأسست الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971 كدولة اتحادية تتكون من اتحاد سبع إمارات وهي أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة. وحدد دستور الإمارات العربية المتحدة أهداف ومقومات الاتحاد، حيث بين أن الاتحاد يمارس السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء، وتمارس الإمارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى الدستور، ويعتبر شعب الاتحاد شعب واحد[42]. ويتناول هذا الجزء من الدراسة التفسير المؤسسى وملامح التطور والاستمرارية فى النظام السياسى الإماراتى.

1. الدستور الإماراتى الاتحادى

نص الدستور الإماراتى على تقسيم الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية حيث حصرت المادة (120) من الدستور اختصاصات السلطات الاتحادية في التشريع والتنفيذ، وحددت المادة (121) من الدستور الاختصاصات التي تنفرد بها السلطات الاتحادية ناحية التشريع، أما ماعدا هذه الاختصاصات فتتولاه الإمارات الأعضاء[43].

يخضع نظام الحكم في دولة الإمارات إلى أحكام الدستور الإماراتي المُعدل، الذي يستعرض القواعد الأساسية للتنظيم السياسي والدستوري للدولة، والغاية الأساسية من قيام الاتحاد، ومقوماته وأهدافه على الصعيدين المحلي والدولي، كما يبين الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد، ويؤكد على الحريات، والحقوق، والواجبات العامة[44].

كما يضمن الدستور لكافة مواطني دولة الإمارات حقوقاً وفرصاً متساوية، بالإضافة إلى توفير الأمن والسلامة، والأمان، والعدالة الاجتماعية. ويتضمن الدستور الإماراتي 152 مادةً، توضح مُقومات الاتحاد، وحقوق المواطنين[45].

فى خطوة مؤسسية نحو تطور النظام السياسي وافق المجلس الأعلى للاتحاد في العام 2008 على تعديلات دستورية تضمنت منح صلاحيات أوسع للمجلس الوطني الاتحادي، وزيادة

تأثيره السياسي بالتنسيق مع مجلس الوزراء، بالإضافة إلى دعم دور المرأة الإماراتية في الحياة العامة، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الدولة[46].

2. المؤسسات الدستورية للنظام السياسى

تتكون السلطات الاتحادية من خمسة سلطات على النحو التالى[47]:

2-1 المجلس الأعلى للاتحاد: يمثل السلطة العليا في الدولة، ويشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في إماراتهم، في حال غيابهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس. ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد برسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.

2-2 رئيس الاتحاد ونائبه: ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد، من بين أعضائه، رئيساً للاتحاد ونائباً للرئيس، ويمارس رئيس الاتحاد بموجب الدستور عددا من الاختصاصات أهمها: رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد وإدارة مناقشاته، توقيع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصادق عليها المجلس الأعلى ويصدرها، تعيين رئيس مجلس وزراء الإتحاد ونائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناءً على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب.

2-3 مجلس وزراء الاتحاد: يتكون مجلس وزراء الاتحاد من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء، ويتولى مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى، تصريف جميع الشئون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب الدستور والقوانين الاتحادية، حيث يمارس بوجه خاص عدداً من الاختصاصات ومن أهمها، متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج، اقتراح مشاريع القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي، إعداد مشروع الميزانية الاتحادية

والإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة لها الدولة.

2-4 المجلس الوطني الاتحادي: يتشكل من 40 عضوا من الإمارات الأعضاء موزعة كما يلي: أبوظبي 8 مقاعد دبي 8 مقاعد الشارقة 6 مقاعد رأس الخيمة 6 مقاعد عجمان 4 مقاعد أم القيوين 4 مقاعد الفجيرة 4 مقاعد. وتعرض مشاريع القوانين الاتحادية بما في ذلك مشاريع القوانين المالية على المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها، كما تتولى الحكومة إبلاغ المجلس الوطني بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي توقعها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة، مشفوعة بما يناسب من بيان. وللمجلس الوطني الاتحادي أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشئون الاتحاد وأن يعبر عن توصياته.

2-5 القضاء الاتحادي: نصت المادة 94 من الدستور أن "العدل أساس الملك وأكدت استقلال السلطة القضائية فلا سلطان على القضاة إلا للقانون وضمائرهم" في تأدية وظائفهم. ويتكون النظام القضائي الاتحادي من محاكم اتحادية ابتدائية ومحاكم اتحادية استئنافية تتنوع اختصاصاتها في القضايا المدنية والتجارية، القضايا الجنائية ، القضايا الإدارية، القضايا الشرعية. بالإضافة إلى محكمة اتحادية عليا تتشكل من رئيس وعدد من القضاة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه، وتختص بعدد من الاختصاصات التي أسندها إليها الدستور في المادة 99 منها بحث دستورية القوانين الاتحادية وتفسير أحكام الدستور والنظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد.

بالإضافة إلى القضاء الاتحادي يوجد في الإمارات العربية المتحدة قضاء محلي، حيث نصت المادة 104 من الدستور على انه :"تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل إمارة جميع المسائل القضائية التي لم يعهد بها للقضاء الاتحادي بمقتضى أحكام الدستور "ويطبق القضاء المحلي أحكام الدستور والقوانين الاتحادية والقوانين المحلية التي لا تتعارض مع أحكام الدستور والقوانين الاتحادية ، والقضاء المحلي على 3 درجات، ابتدائي واستئناف وتمييز وذلك دون

الإخلال باختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بموجب الدستور. كما نص الدستور على أن يكون للاتحاد نائب عام يرأس النيابة العامة الاتحادية التي تتولى الادعاء في الجرائم المرتكبة بموجب قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الاتحاديين.

جدير بالذكر أنه قد تم تشكيل مجلس التنسيق القضائي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم(77 /3) لسنة 2007 برئاسة معالي وزير العدل وعضوية رؤساء ومدراء الأجهزة القضائية الاتحادية والمحلية بالإضافة إلى مدراء المعاهد القضائية في الدولة، ويختص المجلس بتفعيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين القضائين الاتحادي والمحلي ودراسة المشكلات والتحديات المشتركة في القضائين واقتراح الحلول المناسبة لها والعمل على توحيد المبادئ القانونية والأحكام التي تصدر في القضايا المماثلة المنظورة أمام القضائين[48].

المحور الثالث

الأرض واستمرار النظام السياسى الإماراتى: آفاق وتحديات

يتبنى قادة دولة الإمارات خطوات عديدة لتطوير وتعزيز النظام السياسي في دولة الإمارات، ونظرًا لطبيعة الإمارات الجغرافية والديموغرافية ومواردها الطبيعية، تعيّن عليها أن تتعامل مع تحديات أمنية معقدة للغاية. ومنذ أن تشكّلت الإمارات في عام 1971 أدركت قيادتها الوطنية أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الإمارات يكمن في كيفية تخطي مشكلة عدد سكانها القليل نسبيًا. فسعت إلى القيام بذلك عن طريق التخطيط الطويل الأمد، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والعسكرية المنهجية والاستثمار في الرأس المال البشري في الدولة وشمل النساء على نحو متزايد في القطاعات كافة وتطوير حلول وابتكارات تكنولوجية واستقدام العمالة الأجنبية.

أولا: انعكاسات مقومات عنصر الأرض على أداء النظام السياسى الإماراتى

سعت الإمارات منذ أيامها الأولى إلى استخدام مواردها المالية والقوة الناعمة عن طريق الإعانات والتنمية من أجل إقامة علاقات صداقة دولية وتعزيز وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها وتحسين سمعتها ولا سيما في البلدان العربية والإسلامية[49].

1. مجابهة التحديات والتهديدات الخارجية

عند النظر إلى تأثيرات التهديد الخارجي ممثلا بالأساس في التهديد الإسرائيلي؛ فرغم أن هذا العامل قد يساهم في إيجاد مبررات إضافية للشرعية السياسية المستندة إلى عامل تهديدات الأمن القومي، إلا أن هذا العامل بمفرده يعجز عن تفسير استمرار النظام السياسى الإماراتى، بغض النظر عن قربه وانخراطه فعليا في دائرة الصراع أم لا. أذ أن التهديد الأمنى يتمثل فى الاحتلال الإيرانى لجزر إماراتية، ومن ثم تصبح هناك حاجة للبحث استمرار الدعم الدولي في منطقة الخليج ووجود حالات تكون فيها "الأنظمة الخليجية" مستقرة كما هي الحال بالنسبة لأي نظام ديموقراطي، يتمتع ببعض أو بكل مساندة المجتمع، خاصة إذا كانت المنافع منتشرة بشكل كاف، والعلاقات الاقليمية بين نظم متباينة (الممالك والجمهوريات) فى فترات التغيير السياسى والمراحل الانتقالية مما ينعكس على تحديد أهداف السياسة الخارجية للإمارات كفاعل إقليمى، من هنا يمكن تفسير أن معاهدة السلام الإمارتية الإسرائيلية شكلت لحظة تاريخية استراتيجية وانفتاحا مستحدثا وجديدا في العلاقات العربية الإسرائيلية وهذا ما فرض البحث عن مسارات مختلفة تحقق التوازن والاستقرار في المحيط الذي تعيش فيه دول العالم[50].

2. الوفرة الاقتصادية وتقوية النظام السياسى

يمكن القول بأن الدول ذات الوفرة الاقتصادية تمتلك المقومات والعناصر التي تجعلها قادرة علي الحفاظ علي استقرارها السياسي مقارنة بغيرها من الدول التي تفتقر إلي مثل تلك المقومات، والقدرة علي السيطرة علي المجتمع بالشكل الذي يحقق لها الاستقرار[51].

أحدث النفط العديد من التأثيرات العميقة علي دول الخليج وساهم بشكل أساسي في الاستمرارية السياسية التي تشهدها دول الخليج حتي الوقت الحاضر[52].

كما سعت دولة الإمارات إلى تكوين طبقة وسطي تتوسط الفئة العليا والدنيا، فتوفير الدولة للوظائف العامة وتشجيع المواطنين علي الالتحاق بها قد ساهم في إيجاد طبقة عريضة تحد بشكل أساسي من الصراع الاجتماعي بين الفئة الدنيا والفئة العليا ذات الامتيازات الواسعة. أن جزء كبير

من شرعية النظام الحاكم في الامارات يعود بصفة مباشرة إلي ارتفاع مستوي الخدمات المقدمة للمواطنين لكون هذه الخدمات تمس حياة المواطنين بصفة مباشرة وتنعكس بشكل مباشر علي توجهاتهم تجاه النظام الحاكم، حيث تبذل دولة الإمارات جهوداً متواصلة لدعم ركائز التنمية السياسية والديمقراطية في البلاد، وتمكين الإماراتيين من المشاركة في صنع القرار من أجل بناء دولة متطورة قادرة على مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع التحديات المحلية، والإقليمية، والعالمية، ومن أبرز هذه التطورات برنامج التمكين السياسي، وتعزيز مشاركة المواطنين في العمل الوطني من خلال إجراء أول انتخابات جزئية عام 2006 لاختيار 20 عضواً من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المكون من أربعين عضواً[53].

هكذا استطاعت الإمارات العربية المتحدة وبفضل السياسية التنموية التي انتهجتها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن عائدات النفط قد مثلت عامل من عوامل الإبقاء علي الأوضاع القائمة وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يضمن استمرارية النخب الحاكمة في الحكم دون تغيرها.

3. الأداء الحكومي والسياسات العامة:

إن الاستقرار السياسي ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي فى الإمارات، وهي: استمرارية الأبنية الحكومية لفترة طويلة من الزمن، أي عدم تغير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة، وعدم تعرضها للتغير المفاجئ، وقدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات ايجابية، وقدرتها على تنفيذها، وقدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي، وامتلاكها للأدوات التي تمكنها من تنفيذ هذه القرارات والتعليمات، وهو ما يوفر لها عنصري المصداقية والتأييد الشعبي واكتساب رضاء المواطنين أو بعبارة أدق، قدرتها على الاستجابة لمطالب الجماهير المتعلقة بالبرامج التنموية والقرارات المناسبة الصادرة عن النظام السياسي، وقدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها ونجاحها في توصيل المطالب الشعبية إلى القيادة السياسية[54].

إن نجاح السياسات العامة يعتبر من الدعامات الرئيسية لشرعية النظام السياسي، وتأكيد الولاء الشعبي كما أن الرضا عن الوضع القائم وشرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة عناصر أساسية لا غنى عنها في تحقيق الاستقرار السياسي، فإن ذلك لا يجب أن يقلل من أهمية القدرات الإشباعية للنظام.

يضاف إلى ما سبق قدرة الحكومة على ضبط المجتمع ومواجهة تيارات الإسلام السياسى المتطرفة، لأنه من حقها استخدام وسائل القهر كرادع لسلوك المواطنين، وبالتالي توقيع العقوبات على الجماعات التى تهدد الدولة ووحدة أواصرها[55].

4. دور القيادة السياسية

يعتبر متغير القيادة السياسية وبقاؤها في منصبها لفترة طويلة من الزمن دليل على تمتعها بالتأييد الشعبي وبقبوله لها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً لظاهرة الاستقرار السياسي داخل النظام وداخل الدولة الإماراتية. ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من المحددات كشكل النظام السياسي والقدرات الشخصية للقيادة السياسية واستمرارية المؤسسات الحكومية والأجهزة الاتحادية داخل النظام واستقرار شؤون الحكم والإدارة بالدولة.

إن للنظام الإماراتى خصائصه وتفاعلاته وآليات عمله كي يستمر ويستقر، من خلال عدة أوجه، تتمثل أبرزها فى الدور الذى تلعبه القيادة السياسية، حيث أن تحقق القيادة السياسية لنطاق وإجماع واسع من التأييد عندما تتخذ قرارات وسياسات صعبة، كما تنجح الحكومة والمجلس الاتحادى في توصيل المطالب إلى القيادة السياسية فى ظل وجود الرضاء الشعبى والتأييد العام من المواطنين للقيادة السياسية والحكومة الإماراتية، وقبول الآخر واحترام الاختلاف والتنوع حتى تحولت الدولة إلى نموذج حضارى وملتقى للثقافات والمجتمعات من الشرق والغرب، وتحقيق التطور والتحديث مما ساهم فى استقرار المجتمع واستمرار النظام السياسى[56].

يمكن القول إن دولة الإمارات فى ظل قيادتها الحكيمة وإدراكاً منها لاختلاف نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن الدول الأخرى، كما أنها تعلم أن كل دولة تحظى بميزات نسبية توظفها في تحديد قدرات إدارة الأزمات وكيفياتها[57].

ويوظف النموذج الإماراتي المزايا النسبية التي تتمتع بها دولة الإمارات، ومن أهمها: هنا يمكن الإشارة بالتحديد إلى دور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وكذلك دور صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ وكان لدورهما أثر في طمأنة الناس من تداعيات الأزمة مما ينعكس على دينامية الإدارة الحكومية وفاعليتها مع ضمان التنفيذ السريع. أيضاً لقيادات الدولة العليا للإجراءات المتخذة، والظهور المتكرر لها على وسائل الإعلام المختلفة، وتأكيداتهم على تحمل الدولة مسؤوليتها في حماية حياة الإنسان الموجود على أرض الدولة، مواطناً ومقيماً وزائراً[58].

وعلى سبيل المثال ظهر ذلك فى إدارة أزمة جائحة كورونا وكان لقادة الدولة وللقدرات المالية الكبيرة للدولة التي يمكنها معها اتخاذ القرارات المثلى في إدارة الأزمة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية دون اعتبار للكلفة المالية، فضلا عن استعداد الدولة المسبق لحالات الطوارئ والأزمات، وتطوُّر البنية التحتية في الدولة، وشبكة الاتصالات والإنترنت، وتوظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمات.

ويمكن القول أن النظام الاتحادي للدولة الذي سهّل وضع "الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث" استراتيجية إدارة الأزمة مركزياً، وتنفيذ كل إمارة لهذه الاستراتيجية والتوجيهات الصادرة من الهيئة وباقي الجهاد الاتحادية، مع ترك هامش لكل إمارة لتتخذ الإجراءات الإضافية التي تراها مناسبة.

ثانيا: العلاقة المكانية بين الأرض والنظام السياسى

تبنت القيادة السياسية خطوات عديدة لتطوير وتعزيز النظام السياسي في دولة الإمارات، أبرزها:

1. استراتيجية الحكومة الاتحادية 2007

صُممت هذه الاستراتيجية لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الحكومة الاتحادية، والحكومات المحلية للإمارات الأعضاء، فضلاً عن تنشيط الأدوار التنظيمية، وآليات صناعة القرار للوزارات،

وزيادة فعالية الجهات الحكومية، وتطوير الخدمات بما يتفق مع احتياجات الأفراد والأعمال، ومراجعة وتطوير الأنظمة والتشريعات القانونية القائمة. وقد شمل الإصلاح السياسي عدة تعديلات طرأت على الدستور الإماراتي، مثل تعديل المادة 62 الذي حصل في أواخر عام 2008. حيث ينص القانون المُعدل على عدم جواز قيام رئيس الوزراء، أو نوابه، أو لأي وزير اتحادي، اثناء توليه منصب، أن يزاول أي عمل مهني أو تجاري، أو مالي، أو أن يدخل في معاملة تجارية مع حكومة الاتحاد، أو حكومات الإمارات المحلية، أو أن يجمع إلى منصبه أكثر من منصب رسمي واحد في آن واحد.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس الأعلى للاتحاد عام 2008 بعض التعديلات الدستورية التي طرأت على المواد 72، و78، و91 والتي تزيد من صلاحيات المجلس الوطني للاتحاد، ونطاق تأثيره في العملية السياسية[59].

2. رؤية الإمارات 2021

تم إطلاق "رؤية الإمارات 2021" من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء في عام 2010، وتعمل الرؤية كميثاق وطني يهدف إلى جعل دولة الإمارات من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، وذلك من خلال توحيد الجهود على المستويين الاتحادي والمحلي[60]. وتركز رؤية الإمارات على أربعة أهداف رئيسية تهتم ببناء الإنسان ورأس المال البشرى الإماراتى، هي:

1. التأكيد على تربية أجيال إماراتية تتحلى بالطموح والمسؤولية، وقادرة على رسم معالم المستقبل بثقة، وتشارك بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور في ظل مجتمع حيوي مترابط، وأسرة مستقرة، وتلاحم اجتماعي وقيم إسلامية معتدلة، وتراث وطني أصيل،
2. بناء اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، مع التمسك برؤية الآباء المؤسسين لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات جميعها، عبر التنسيق الفعال بين الجهات

الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة،

3. بناء اقتصاد معرفي متنوع مرن، تقوده كفاءات إماراتية ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات. تعظيم مشاركة الإماراتيين، وتشجيع الريادة، وبناء القيادات في القطاعين الحكومي والخاص، وجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها،
4. الحرص على توفير جودة حياة عالية في بيئة معطاءة ومستدامة، توفر للمواطن رغد العيش، وصحة موفورة بالإضافة إلى نظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل، تعززه خدمات حكومية متميزة، وأنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم، وبيئة طبيعية غنية[61].

كما يوجد هناك عدد من الاستراتيجيات والرؤى الوطنية على المستوى المحلى تعتزم دولة الإمارات بحلول عام 2021 تحقيق رؤية الإمارات 2021، والتي تهدف لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021م. كما ستحقق الدولة الاستراتيجية الوطنية للإبداع، وخطة دبي 2021، خطة دبي الذكية 2021، واستراتيجية الصحة في دبي 2021، ورؤية الشارقة السياحية 2021، ورؤية عجمان 2021[62].

فضلا عن مسبار الأمل والذى أطلقته دولة الإمارات ليصل إلى كوكب المريخ في العام 2021، تزامناً مع الذكرى الخمسين لقيام الدولة. وبدأت رحلة المسبار في عام 2020 وتستغرق 9 أشهر يقطع خلالها أكثر من 60 مليون كيلومتر.

3. مئوية الإمارات 2071

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال ترؤسه اجتماعاً لمجلس الوزراء «مئوية الإمارات 2071»، التي تشكّل برنامج عمل حكومياً طويل الأمد، مستمداً من المحاضرة التاريخية لصاحب السمو الشيخ محمد بن

زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لأجيال المستقبل، إذ رسم فيها سموه الخطوط العريضة لبناء إمارات المستقبل، وتجهيز دولة الإمارات للأجيال المقبلة[63].

وتشكّل "مئوية الإمارات 2071" برنامج عمل حكومياً شاملاً وموسعاً، يتضمن وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية، بعيداً عن النفط، إضافة إلى الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك المجتمعي[64].

وقد جاء إطلاق "مئوية الإمارات 2071" في اجتماع مجلس الوزراء، بحضور كل من الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة. وكان قد صرح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "لدينا خطط حتى عام 2021، ومع مئوية الإمارات ستكون لدينا رؤية للأجيال تمتد لخمسة عقود، وتشكل خريطة واضحة للعمل الحكومي طويل المدى". وأشار سموه إلى أن "أجيال المستقبل ستحتاج ممكّنات نضعها من اليوم، وأسساً نرفعها من الآن، وبيئة للنمو لابد من التفكير فيها من هذه اللحظة". ولفت سموه إلى أنه "لا مجال للتأجيل أو الإبطاء في اتخاذ الخطوات"، مضيفاً أن "تسارع التغيرات من حولنا يتطلب أن نجهّز أجيالنا بأدوات جديدة ومعارف مختلفة ومهارات يستطيعون من خلالها النجاح في عالم سيكون مختلفاً تماماً عن العالم اليوم". وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أن "العمل على رؤية ممتدة للأجيال، وهو أمانة لضمان استمرارية التنمية واستدامة السعادة لعقود طويلة في دولتنا"[65].

وتسعى المئوية، من خلال رؤيتها وأهدافها، إلى الاستثمار بالدرجة الأولى في شباب الإمارات، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم، وأكثرها تقدماً، وذلك ضمن استراتيجية شاملة، بحيث يتم تحقيق النتائج والمستهدفات بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017.

وتقوم رؤية "مئوية الإمارات 2071" على العمل لتجهيز جيل يحمل راية المستقبل في دولة الإمارات، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والقيم الأخلاقية والإيجابية، لضمان الاستمرارية وتأمين مستقبل سعيد وحياة أفضل للأجيال المقبلة، ورفع مكانة الدولة لمنافسة أفضل دول العالم.

وتستند المئوية إلى أربعة محاور رئيسة: يركز الأول على تطوير حكومة مرنة بقيادة واعية ذات رؤية واضحة، تسعى إلى إسعاد شعبها وتقدم رسائل إيجابية للعالم. ويتمثل المحور الثاني في الاستثمار في التعليم، بحيث يركّز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويرسّخ القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، ويخرّج عقولاً منفتحة على تجارب الدول المتقدمة[66]. ويستهدف المحور الثالث الوصول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ينافس أفضل اقتصادات العالم. أما المحور الرابع فيتعلق بترسيخ قيم التسامح والتماسك والاحترام في المجتمع، كل ذلك ضمن محصلة تنموية وتطويرية شاملة كي تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071. وتقوم الاستراتيجية طويلة المدى على المحاور التالية[67]:

3-1 حكومة تستشرف المستقبل

يسعى محور الحكومة في "مئوية الإمارات 2071" إلى تحقيق مستهدفات عدة، من بينها: أن تكون حكومة دولة الإمارات أفضل حكومة في العالم، وتمتلك رؤية بعيدة المدى وقيادة ملهمة، وأن تستبق المستقبل وتستشرفه، وتهدف إلى تحقيق سعادة المجتمع، وترسل رسائل إيجابية للعالم، وتتبنى أفضل التجارب والممارسات، إلى جانب وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر جديدة ومتنوعة للإيرادات الحكومية المستدامة بعيداً عن النفط، بحيث تسهم في تعزيز القدرات المالية والاستثمارية للدولة، وتطوير آلية لرصد المتغيرات بعيدة المدى في القطاعات المختلفة، وتأثيرها في أجيال المستقبل، وإنشاء مجالس استشارية لأجيال المستقبل في كل القطاعات الحكومية، لأخذ آرائها وإشراكها في تطوير السياسات والمبادرات، وضمان وجود آلية حكومية فعالة مستدامة للإشراف على متابعة تنفيذ مئوية الإمارات 2071.

3-2 منظومة تعليمية نوعية

على صعيد محور التعليم، تحدد المئوية أهم خصائص التعليم المستهدف الذي يجب توفيره لضمان تجهيز أجيال المستقبل وتأهيلها لخدمة مجتمعها، حيث يشمل تحقيق مستهدفات عدة، من بينها: التركيز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، والعمل على تدعيم وتثبيت القيم الأخلاقية والوطنية وتعزيز الإيجابية، وتعليم الطلاب مبادئ استشراف المستقبل، وغرس ثقافة الانفتاح لدى الطلبة عبر تعليمهم تاريخ وثقافات وحضارات الدول الأخرى، وتدريسهم لغات جديدة كاليابانية والصينية والكورية، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، والتركيز على تحويل المدارس إلى بيئة حاضنة للطلبة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتحويل المؤسسات التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية، وتعزيز منظومة التعلّم المستمر، وضمان وجود جامعات إماراتية ضمن قوائم أفضل الجامعات عالمياً، تكون جاذبة للطلبة والأكاديميين والباحثين من مختلف أنحاء العالم.

3-3 اقتصاد متنوع

في ما يتعلق بمحور الاقتصاد، تسعى "مئوية الإمارات 2071" إلى بناء اقتصاد معرفي متنوع من خلال آليات عدة، من بينها: رفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الوطنية للوصول إلى العالمية، والاستثمار في البحث والتطوير في القطاعات الواعدة، والتركيز على القطاعات التي تعتمد على الابتكار والريادة والصناعات المتقدمة، وتطوير استراتيجية اقتصادية وصناعية وطنية تستشرف قطاعات المستقبل، وتضع الإمارات ضمن الاقتصادات الكبرى في العالم، وتنمية جيل من المخترعين والعلماء الإماراتيين، ودعم إسهامهم في تطور العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز الاحترافية والمهنية لدى الإماراتيين، وتعزيز التكامل مع الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتشجيع تصدير المنتجات والخدمات الوطنية المتقدمة لمختلف أنحاء العالم عن طريق برامج متخصصة ومكثفة، ودعم وتشجيع زيادة نماذج الشركات الإماراتية الرائدة عالمياً.

3-4 مجتمع سعيد ومتماسك

إلى ذلك، يشكل محور المجتمع دعامة حيوية في "مئوية الإمارات 2071"، إذ يقوم هذا المحور على مستهدفات عدة، من أبرزها: إرساء مجتمع ينعم بالأمان ويقوم على التسامح والتماسك والقيم الأخلاقية، ويتبنى السعادة والإيجابية كأسلوب حياة، ويوفر جودة حياة عالية (صحية ورياضية)، ويستثمر جميع الطاقات البشرية من رجال ونساء، ويتكون من أسر واعية لمتطلبات المرحلة المقبلة، ويعمل على ترسيخ قيم التواضع وخدمة الوطن من خلال تطوير برامج تدريبية لطلبة المدارس والجامعات. ويركز هذا المحور أيضاً على تطوير برامج لإعداد أجيال المستقبل لتكون سفيرة وقدوة حسنة لدولة الإمارات في الخارج، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في كل القطاعات، وجعل مدن الإمارات الأفضل للعيش في العالم.

هكذا يتضح أن الحكومة الاتحادية تبذل جهوداً متواصلة لدعم ركائز التنمية السياسية والديمقراطية في البلاد، وتمكين الإماراتيين من المشاركة في صنع القرار وبناء دولة متطورة قادرة على مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع التحديات المحلية، والإقليمية، والعالمية التى فرضتها العولمة[68].

كما يتلاحظ تنامى دور دولة الإمارات فى منطقة الشرق الأوسط، وزيادة نفوذها ومكانتها في المشهد الاستراتيجي في هذه المنطقة غير المستقرة ولكن الجوهرية فى العالم[69].

ووفقاً للتقرير العالمي لمؤشر القوّة الناعمة 2020 الذي تعده مؤسسة "براند فايننس"، تعد دولة الإمارات الأولى عربياً في مؤشر القوة الناعمة وضمن المراكز الأولى عالمياً في التأثير العالمي والعلاقات الدولية[70].

في سبتمبر 2017، أطلق مجلس القوة الناعمة "استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات" وذلك ضمن أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات وأشار سمو الشيخ محمد بن زايد إلى أن "تشكيل مجلس القوة الناعمة رؤية عميقة لاستثمار رصيد منجزاتنا"[71].

ثالثا: المراكز الريادية لدولة الإمارات العربية المتحدة فى التقارير الدولية

تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الرابع على التوالى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى تقرير الكتاب السنوى للتنافسية العالمية 2020 الصادر عن مركز التنافسية العالمى التابع للمعهد الدولى للتنمية الإدارية، والذى يقيس التنافسية لعدد (63) دولة عبر العالم[72].

وذلك ما يظهره الجدول التالى:

جدول (2): تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة فى تقرير التنافسية العالمية 2020 مقارنة بتقرير عام 2019

2020	الدولة	2019	معدل تغير الترتيب
1	سنغافورة	1	0 –
2	الدنمارك	8	6 ↑
3	سويسرا	4	1 ↑
4	هولندا	6	2 ↑
5	هونج كونج	2	3– ↓
6	السويد	9	3 ↑
7	النرويج	11	4 ↑
8	كندا	13	5 ↑
9	الإمارات	5	4– ↓
10	الولايات المتحدة	3	7– ↓
11	تايوان	16	5 ↑
12	إيرلندا	7	5– ↓
13	فنلندا	15	2 ↑

14	قطر	10	4- ↓
15	لكسمبورج	12	3- ↓
16	النمسا	19	3 ↑
17	ألمانيا	17	0 -
18	أستراليا	18	0 -
19	المملكة المتحدة	23	4 ↑
20	الصين	14	6- ↓

المصدر:

IMD World Competitiveness ranking 2020: One Year Change, IMD World Competitiveness Center, 2021.

بينما تفوقت دولة الإمارات العربية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك على النحو التالى:

جدول (3): تصنيف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عالميا فى تقرير التنافسية العالمى 2020 بالمقارنة مع تقرير عام 2019

2020	الدولة	2019	معدل تغير الترتيب
9	الإمارات	5	4- ↓
14	قطر	10	4- ↓
24	السعودية	26	2 ↑
26	إسرائيل	24	2- ↓
46	تركيا	51	5 ↑
58	الأردن	57	1- ↓

المصدر: بيانات تجميعية للباحث عن:

IMD World Competitiveness ranking 2020: One Year Change

يتضح من الجدولين السابقين أن تصنيف دولة الإمارات العربية فى المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول الأكثر تنافسية فى العالم، وقد حافظت على انضمامها لقائمة العشر الأوائل فى العالم منذ العام 2017، مع تحقيق تحسنا ملحوظا فى عدة محاور ومؤشرات، وسجلت تقدماً فى محورين من المحاور الرئيسية الأربعة وهما محور الأداء الاقتصادى والذى حققت فيه دولة الإمارات المركز الرابع عالمياً، ومحور البنية التحتية الذى تقدمت فيه خمسة مراكز ووصلت للمرتبة (28) عالمياً، بينما حلت المرتبة الثالثة عالمياً فى محور الكفاءة الحكومية، والمرتبة السادسة فى محور كفاءة الأعمال. كما جاءت ضمن أفضل خمس دول فى (95) مؤشر، وأفضل عشرة دول فى (106) مؤشر آخر[73].

إذن من خلال تحليل أداء دولة الإمارات العربية المتحدة فى المؤشرات الأربعة الرئيسية للتنافسية العالمية يتضح أن الدولة قد حافظت على مركزها بالمرتبة الأولى عربياً للعام السادس على التوالى فى تقرير السعادة العالمى لعام 2020 وواصلت تقدمها عالمياً متفوقة على العديد من الدول والاقتصادات المتطورة فى التقرير العالمى، كما حلت مدينتا أبو ظبى ودبى فى المرتبة الأولى عالمياً كأكثر المدن سعادة[74].

جدول (4): تطور تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة فى تقرير السعادة العالمى

السنة	الترتيب العالمى
2016	28
2017	21
2018	20
2019	21
2020	21

المصدر: بيانات تجميعية للباحث من تقارير السعادة العالمى عن سنوات مختلفة، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

يتضح من الجدول السابق أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق تقدما ملحوظا فى مؤشر السعادة العالمى، كما تحافظ على تقدمها وتصدرها المركز الأول عربيا فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأسعد شعوب العالم، وأن كانت قد حصلت على المركز (28) فى تقرير 2016، إلا أنها قد تقدمت تقدما نوعيا فى التقرير 2017 إلى المرتبة (21) عالمياً أى تقدمت بسبعة مراكز مرة واحدة، كما حلت فى المركز (20) فى تقرير 2018 وقد حصلت على (6.596) نقطة، بينما جاءت فى المركز (21) من أصل (149) دولة فى 2019، وحافظت على نفس المركز فى العام 2020 أذ حصلت على الترتيب (21) بمجموع نقاط (6.791) من بين أصل (156) دولة. وقد تقدمت على دول خليجية أخرى وهى السعودية والبحرين والكويت والتى جاءت فى المراكز (27) و(40) و(48) على التوالى[75]. كما حققت مدينتا دبى وأبوظبى ترتيبا متقدما عالميا فى مؤشر مدن السعادة.

وتجدر الإشارة إلى أن عن الفترة من 2005 إلى 2017 قد حلت دولة الإمارات بالنسبة لسعادة المواطنين فى المرتبة (11) عالميا، وسعادة الوافدين فى المرتبة (19) عالميا وذلك من بين (117) دولة على مستوى العالم، وهذا يفسر تقدم الإمارات فى مؤشر سعادة الأفراد المواطنين والمقيمين على أرضها من دول أخرى، وأن المقيمين من دول أخرى يشعروا برضا ملحوظ، والشعب الإماراتى من أسعد شعوب العالم. كما أن دولة الإمارات من الدول القليلة حتى الآن التى عينت وزراء للسعادة[76].

يتضح مما سبق أن دولة الإمارات قد حافظت على مركزها الريادى فى العالم العربى منذ إطلاق التقرير فى الأربع سنوات الماضية محققة بذلك إنجازات جوهرية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والسياحية والبيئية، ولعل الإدارة الرشيدة والحكيمة لأزمة جائحة كورونا تبين التقدم المحرز إماراتيا فى الكفاءة الحكومية والبنية التحتية والأداء الاقتصادى الفعال وكفاءة الأعمال.

الخاتمة: استنخلاصات وتوصيات

ركزت الدراسة الحالية على بحث وتحليل مقومات الجغرافية الطبيعية وأثرها في بناء قوة الدولة وخاصة الموقع الجغرافي والمساحة والشكل والسطح والموارد الطبيعية، وتعنى هذه المعطيات أو المقومات بالبيئة السياسية وتنعكس على السياسات العامة وتحليلها. كما قامت بدراسة الحقائق الجغرافية التى تسهم فى تكوين سياسة الدولة وسيادتها، كما تهتم بتحليل بيئة الدولة موضوعيا وتهتم بدراسة الدولة كما هى كائنة وفحص ودراسة ظروف المجال الأراضى والمكانى للدول والأقاليم وأثر ودور المكون الأرضى بكل معطياته ومقوماته على السلوك السياسى للدولة والتفاعل الإنسانى مع هذه المعطيات. وذلك بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة.

استخلاصات:

اتضح أن المقدرات/ المعطيات الجغرافية تمثل عنصر من ركن الإقليم ضمن مكونات الدولة وتعين حدود التجمع البشرى، وتحدد الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية مما يؤثر على قدرات النظام السياسى خاصة النظم الملكية، وسيكون الاهتمام بدراسة الواقع الجغرافى فى ضوء مقولة: " تأثر سياسة الدول بأوضاعها الجغرافية"، ودراسة عنصر الاقليم كأحدى أركان الدولة (المتغير الجغرافى/ مقدرات: الموارد الطبيعية – الملامح الطبوغرافية – الحجم – الموقع – الجوار الجغرافى) وانعكاسه على أهداف النظام السياسى وهل يساهم فى أن تختار الدول سياسات معينة وتتجاهل سياسات أخرى وأهداف السياسة الخارجية للإمارات المتحدة كفاعل اقليمى.

كما يعتبر متغير القيادة السياسية وبقاؤها في منصبها لفترة طويلة من الزمن دليل على تمتعها بالتأييد الشعبي وبقبوله لها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً لظاهرة الاستقرار السياسي داخل النظام وداخل الدولة الإماراتية. ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من المحددات كشكل النظام السياسي والقدرات الشخصية للقيادة السياسية واستمرارية المؤسسات الحكومية والأجهزة الاتحادية داخل النظـام واستقرار شؤون الحكم والإدارة بالدولة.

ويتبنى قادة دولة الإمارات خطوات عديدة لتطوير وتعزيز النظام السياسي في دولة الإمارات، ونظرًا لطبيعة الإمارات الجغرافية والديموغرافية ومواردها الطبيعية، تعيّن عليها أن

تتعامل مع تحديات أمنية معقدة للغاية. ومنذ أن تشكّلت الإمارات في عام 1971 أدركت قيادتها الوطنية أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الإمارات يكمن في كيفية تخطي مشكلة عدد سكانها القليل نسبيًا. فسعت إلى القيام بذلك عن طريق التخطيط الطويل الأمد، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والعسكرية المنهجية والاستثمار في الرأس المال البشري في الدولة وشمل النساء على نحو متزايد في القطاعات كافة وتطوير حلول وابتكارات تكنولوجية واستقدام العمالة الأجنبية. وقد استطاعت القيادة السياسية فى تفاعلها مع المكون الأرضى أن تحقق ما يلى:

1. مجابهة التحديات والتهديدات الخارجية، وكبح جماح خطر الجماعات المتأسلمة داخليا، وخاصة "جماعة الإخوان المسلمين".
2. حسن توظيف وإدارة الوفرة الاقتصادية وتقوية النظام السياسى.
3. فعالية الأداء الحكومي والسياسات العامة.

التوصيات:

- استمرار الحفاظ على نموذج النظام السياسى الإماراتى الفريد من خلال ما تقدمه الدولة أو قدرتها من خلال نظامها السياسى على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، مثل التعليم، الصحة، والخدمات، وقدرتها في الوظائف الأمنية والسيادة كحفظ النظام العام وحماية الدولة من الاعتداءات أو التدخلات الخارجية، وقدراتها الاقتصادية وعلاقة الدولة بعملية الإنتاج وتوزيع الموارد العادل في المجتمع.
- الاستفادة من المقومات التى يوفرها عنصر الأرض أو الإقليم البرى وهى بحسب ما ركزت عليه الدراسة الحالية: (المساحة، الموقع الجغرافى، الحدود والجوار الجغرافى، التضاريس والملامح الطبوغرافية، والموارد الطبيعية للدولة) يعتمد على قدرات النظام السياسى على الاستفادة من مصادرها ومواردها المتاحة من امكانيات القوة الشاملة ومن بينها عنصر الأرض فى ظل رؤى استراتيجية تنطلق من الحاضر وتنظر للماضى وتسبر المستقبل.

- استمرار تحقيق القيادة السياسية والحكومة للمراكز الريادية فى دليل التنافسية العالمى كمؤشر للمقارنة بين السياسات العامة وتقييم أداء النظام السياسى وقدرته على تهيئة الازدهار للمواطنين، وتقوم منهجية التقييم على تصنيف التقرير (63) دولة حول العالم على أربعة محاور رئيسة هم: الأداء الاقتصادى، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، والتى يندرج تحتها (20) محوراً فرعياً تغطى (338) مؤشراً تنافسياً فى مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية والاجتماعية، وقد أضيفت فى نسخة العام 2020 بعض المؤشرات الجديدة. ويتصل بما سبق وجود مقياس لاستدامة قدرات النظام السياسى وخاصة مؤشر السعادة العالمي، وترجع أهمية هذا إلى أن تقرير السعادة العالمى.
- الحفاظ وبقاء تمتع الدولة الإماراتية باستقرارها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وصمود الدولة ونظامها فى ظل عالم متغير. أذ تعتبر دولة الإمارات من المراكز التجارية العالمية، ومن أكثر الدول فى سوق العمل والتوظيف عالمياً، كما أنها تعد من الوجهات السياحية الأفضل فى العالم. وتتمتع أرضها بكونها مركزا حضاريا لقيم التسامح والتعددية الثقافية والسلم والأمان حيث تقيم على أراضيها أبناء أكثر من (200) جنسية حول العالم وفدوا للدولة للعمل والعيش أو للتعليم وينعموا بالحياة الكريمة والاحترام والعدل والمساواة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وقد كفلت القوانين الاتحادية للجميع الحقوق المدنية.

وختام القول: إن مقومات المكون الأرضى ومعطياته بمثابة جائزة الجغرافيا لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن حكمة القادة الإماراتيون مكنت من حسن استغلال هذه المقدرات ووظفتها فى سعادة السكان الأصليين والمقيمين وجعل الدولة الإماراتية صامدة وناجزة ورائدة وفاعلة فى عالم متغير يموج بالعديد من التحديات والتحولات على كافة الأصعدة.

–هوامش البحث–

1) محمد رياض، الأصول العامة فى الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (القاهرة: مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة، 2014)، ص 20.
2) محمود توفيق محمود، الدولة في عالم بلا حدود: دارسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2011)، ص ص 27-28.
3) دانليفي، باتريك وأوليري، برايندان ، نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبراليّة، (دبى: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص13-14.
4) محمود توفيق محمود، مرجع سابق، ص ص 121-123.
5) أمحمد حسين نصر، "مفهوم الدولة"، مجلة جامعة سبها، المجلد 14، العدد 1 (ليبيا: 2015)، ص ص 88-89.
6) مروة سامى جودة، التحليل الجغرافى السياسى لمؤشرات قياس الدولة الهشة: دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، العراق: جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2018، ص ص 12-13.
7) نصر محمد عارف ،نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الإسلامى، (فيرجينيا: جامعة العلوم الإسلامية والإجتماعية ،1998)، (القاهرة: دار القارئ العربى، 1993)، ص 163.
8) المرجع السابق، ص 205.
9) إسماعيل صبرى مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2013، ص ص 77-78.
10) على الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد 479، ديسمبر 2019)، ص 134.
11) على محمد دياب، "مفهوما الأقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافى بشرى"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 2 (دمشق: 2012)، ص ص 462-464.
12) كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص ص 39-41.
13) سعاد الشرقاوى، النظم السياسية فى العالم المعاصر، (القاهرة: كلية الحقوق، 2007)، ص ص 85-88.
14) المرجع السابق، ص ص 28-31.
15) كمال المنوفى، مرجع سابق، ص ص 107-110.
16) أنظر:

Skocpol, Theda, Bringing the State Back in: Strategies of Analysis, in: Evans, B. Peter, Rueschemeyer and Skocpol, Theda; **Bringing the State Back in**, Cambridge: Cambridge University Press, 2012, p.p 4-5.

17) كمال المنوفى، مرجع سابق، ص ص 128-129.
18) عبد المالك خلف التميمى، الحداثة والتحديث فى منطقة الخليج العربى منذ منتصف القرن العشرين، عالم المعرفة، العدد 467 (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2018)، ص ص 60-61.
19) جلال معوض، القيادة السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة والمجلس الأعلى للجامعات، 2002)، ص ص 11-13.
20) أنظر:

Evans, B. Peter, Predatory, Developmental, and Other Apparatuses: A Comparative Political Economy Perspective on the Third Stat**. Sociological Forum**, Vol. 4, No. 4, 1989, p.p 563-565.

21) محمود توفيق محمود، مرجع سبق ذكره، ص 145.
22) راقدى عبد الله، "الجيوبولتيكيا والعولمة: فى الحديث عن نهاية الجغرافيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17 (الجزائر: يناير 2017)، ص 214.

23) توقعات الأراضى العالمية، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الأمم المتحدة، ط 1، 2017، ص ص 18-19.
24) أنظر:
Rebort D. Kaplan, The Revenge of Geography: What the Map tells us about coming Conflicts and the Battle Against Fate, (New York: Random House, 2012) pp 63.
25) إبراهيم أحمد سعيد، "الحدود والقضايا الجيواستراتيجية فى إقليم المشرق العربى: تاريخيا وحضاريا"، مجلة جامعة دمشق، العددان 1 و2 (دمشق: 2014)، ص ص 673-674.
26) راقدى عبد الله، مرجع سابق، ص 211.
27) أنظر:
Karl wittfogal, Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power (New Haven, Yala U.P, 1957), pp 120-177.
28) محمود توفيق محمود، مرجع سبق ذكره، ص 189.
29) أنظر:
Norman Pounds, Political Geography, (New York: Magraw-Hill comp., ince, 1963) pp 172-185.
30) أنظر:
Karl Deutsch, Social Mobilization and Political Development (American Political Science Review, vol. 55, Septmber 1961) pp 493-514.
31) محمد رياض، مرجع سابق، ص ص 88-93.
32) روبرت د. كابلان، (ترجمة: إيهاب عبد الرحيم على)، انتقام الجغرافيا: ما الذى تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، عالم المعرفة، العدد 420 (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، يناير 2015)، ص 51.
33) تقرير التنافسية العالمى 2020، فى: www.imd.org/wcc
34) أنظر:
John Helliwell, Richard Layard and Jeffrey Sache, World Happiness Report 2016, Columbia University: The Earth Institute, The Center for Sustainable Development and The Sustainable Development Solutions Network, 2016, in: https://worldhappiness.report.
35) الكتاب السنوي لدولة الإمارات 2019، (المجلس الوطني للإعلام الكتاب السنوي لدولة الإمارات، 2020)، ص ص 3-5.
36) البوابة الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فى: https://u.ae/ar-AE
37) المرجع السابق.
38) نفسه.
39) خليل إبراهيم الجسمى، "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاثة المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص 155.
40) البوابة الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره.
41) التضاريس الطبيعية والنظم البيئية، https://u.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy حكومة الإمارات، الإثنين, 8 فبراير 2021، آخر تحديث في 20 ديسمبر 2020.
42) دستـــــور دولة الإمارات العربية المتحدة.
43) ميثاق خير الله جلود، "مستقبل النظام الاتحادى فى دولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 2 (الموصل: جامعة الموصل، 2010)، ص 52.

44) صالح صغير العامرى، "الإصلاح السياسى فى دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره فى التغيير السياسى: 1991-2010"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان، 2011، ص ص 46-48.
45) على راشد بن نايع الطنيجى، مبدأ الفصل بين السلطات فى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، بنى سويف: مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد 5، يناير 2020، ص ص 148-149.
46) ثرى إبراهيم جابر، "المسيرة الإتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة فى عهد الشيخ خليفة بن زايد: دراسة فى تطورها السياسى والإدارى والتنموى"، مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول (غزة: جامعة الأزهر، يناير 2017)، ص 78.
47) إنجى أحمد عبد الغنى مصطفى، إدارة العلاقة بين السلطات فى دولة الإمارات، بنى سويف: مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد 4، أكتوبر 2019، ص 44.
48) أشرف حسين عطوة، "وسائل الحماية القضائية للكيان الدستوري في ظل الدستور الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة: بحث مقارن"، المجلة القانونية (جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، د.ت) ، ص ص 80-82.
49) روبرت د. كابلان، مرجع سابق، ص ص 373-374.
50) حقائق وأرقام عن دولة الإمارات، مرجع سبق ذكره.
51) ر.ف.كليكوفسكى، وف.أ. لوتسكييفيتش، (ترجمة: حسان أسحق)، المعضلات الاجتماعية والاقتصادية للبدان النامية: دولة الإمارات العربية المتحدة (بيروت: شركة قولى ودار ميسل للنشر، ط1، 1985)، ص ص 146-147.
52) صالح صغير العامرى، "الإصلاح السياسى فى دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره فى التغيير السياسى: 1991-2010"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان، 2011، ص 181.
53) ثرى إبراهيم جابر، "المسيرة الإتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة فى عهد الشيخ خليفة بن زايد: دراسة فى تطورها السياسى والإدارى والتنموى"، مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول (غزة: جامعة الأزهر، يناير 2017)، ص ص 88-90.
54) ر.ف.كليكوفسكى، وف.أ. لوتسكييفيتش، مرجع سابق، ص 167.
55) فخر أبو عواد، الإخوان المسلمون: الانتشار العالمى ومفهوم البيعة والولاء، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 165 (أبو ظبى: سلسلة محاضرات الإمارات، 2014)، ص ص 42-43.
56) المجلس الوطنى للإعلام، الإمارات العربية المتحدة: الكتاب السنوى 2016، ص ص 6-10.
57) عبد المالك خلف التميمى، مرجع سابق، ص ص 172-173.
58) حقائق ومعلومات عن دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره.
59) نفسه.
60) رؤية الإمارات 2021، 2018، فى الرابط التالى: https://www.vision2021.ae/home
61) محمد بن راشـــد يطلق مئويــة 2071 لتعـــــــزيز سمعة الإمارات وقوتها الناعمة – صحيفة البيان
62) رؤية الإمارات 2021، في: http://www.vision2021.ae/ar/our-vision
63) محمد بن راشد يطلق «مئوية الإمـــارات 2071»، وزارة شؤون مجلس الوزراء، فى: https://uaecabinet.ae/ar/uae-vision
64) محمد بن راشد: الرؤية الممتدة أمانة لاستدامة التنمية والسعادة- مئوية الإمارات 2071: دولتنا الأفضل في العالم- جريدة البيان، آخر تحديث في 28 يناير 2021، الإثنين, 8 فبراير 2021
65) محمد بن راشد يطلق «مئوية الإمارات 2071» لجعل الدولة الأفضل في العالم-جريدة الاتحاد
66) وزارة شؤون مجلس الوزراء، الحكومة والنظام السياسي - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، دخول: الإثنين 8/2/2021 08:51 م، فى: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/the-uae-government
67) المرجع السابق نفسه.
68) الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، أرقام الإمارات 2019، الإصدار 2، مايو 2020، ص 44.
69) حشوف يسين، "منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيواستراتيجي: دراسة في المؤثرات الإستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19 (الجزائر: يناير 2018)، ص ص 347-348.

70) استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات، فى الرابط التالى: https://agsiw.org/ar/uaes-evolving-national-security-strategy-ar

71) حسين إبيش، "الإمارات العربية المتحدة: استراتيجية الأمن القومي الناهضة"، معهد دول الخليج العربية فى واشنطن، ورقة تحليلية رقم 4، 6 إبريل 2017، ص ص 40-43.

72) أنظر:

IMD World Competitiveness ranking 2020: One Year Change, IMD World Competitiveness Center, 2021, in: worldcompetitiveness.imd.org.

73) تنافسية دولة الإمارات، الكتاب السنوى للتنافسية العالمية 2020، والمركز الاتحادى للتنافسية والإحصاء، البوابة الحكومية، 2020/12/20، فى:

74) أنظر:

John Helliwell, Richard Layard, Jeffrey Sache and Jan-Emmanuel De Nave, World Happiness Report, 2020, The Sustainable Development Solutions Network, 2020, in: : https://worldhappiness.report.

75) تقرير السعادة العالمية، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، في: https://fcsc.gov.ae

76) تقرير السعادة العالمية، البوابة الحكومية، مرجع سبق ذكره.